عن أيام الأربعاء الأميركية

نواف التميمي

بدايةً، هي ليست شماتة في أميركا، معاذ الله. ولا تشفّياً في الأميركيين، جمهوريين وديمقراطيين، على الرغم مما فعلوا جميعهم بنا، نحن العرب، على امتداد الزمن والجغرافيا. وإنما هي مشاهداتٌ في ظلال غوتزين وقعتا في الكونغرس في أسبوع. من تابع مشاهد جحافل الذين حطّموا شبابيك «الكابيتول هيل» وخلعوا أبوابه أُصيب بالهلع مما نضح من بطن أميركا من غضب وعنصرية وإرهاب محلي، لا يضاهيه ولا ينافسه كل الإرهاب الخارجي أو المستورد الذي واجهته أميركا خلال عقود ماضية. وعلى هول ما جرى في الأربعاء الأولى (6 يناير/ كانون الثاني الجاري) في ردهات مبنى الكونغرس ومكاتبه ومبناه، إلا أنه لا يقل فظاعة عما جرى يوم الأربعاء التالية (13 يناير)، خلال مناقشة نواب الأمة مشروع قرار يخصّ الشروع في اتخاذ التدابير الخاصة بعزل الرئيس دونالد ترامب.

في الأربعاء الأولى، نفثت أميركا ما في صدرها، أو ربما شيئاً بسيطاً مما يعتمل في جوفها من عنف وغضب، وفجرته في اقتحام تاريخي لقلعة الديمقراطية الأميركية، طوفان من الرعاع والغوغاء، الخارجين من غبار الحرب الأهلية، مدجّجين بحقد على أميركا مارتن لوثر كينغ التي سيّدت بارك أوباما وكاملا هاريس، وكلاهما ينحدر من «نسل العبيد». آلاف من العنصريين البيض يتسلحون بالحراب والسيوف والأسلحة البيضاء والسوداء، يهتفون لقتل ساسة ومنتخبين، وكلهم حنين لأميركا السيد الأبيض والرقيق الأسود، يوم كان الأبيض هو السيد والأسوَد هو العبد. أربعاء، سارت فيه حشود «كيو أنون» تحت راية الكونفدرالية التي تمثل الولايات الجنوبية خلال الحرب الأهلية (1861-1865) ورمزَ النضال ضد إلغاء العبودية. وتعالت هتافات «حيث يذهب واحد نذهب جميعاً» و«واحد للجميع والجميع للواحد». إنها أربعاء المشنقة التي رُفعت أمام مبنى الكابيتول في استدعاء صارخ لمفهوم «يوم الحبل» في رواية «فاتر تورنر» التي نشرها النازي الجديد وليام بيرس عام 1978، وهي «خطة لثورة تفوق البيض»، تبحث فيها شخصيات الرواية عن «من خانوا عرقهم»، أمثال نانسي بيلوسي، من أجل شنقهم. لا شيء سيمحو تلك المشاهد التي تدفقت عبر شاشات التلفاز، تنقل صور عتاة الفاشية الأميركية الجديدة، يعيثون تخريباً وفساداً في مكاتب النواب داخل مباني الكونغرس، يحرثون تراثاً طالما تباهت به الولايات المتحدة الخارجة من أتون حروب أهليةٍ طويلة، المنتصرة في بناء أمة موحدة، صارت في سنواتٍ قليلةٍ رائدة العالم الحديث وقائدته في شتى الميادين والحقول. لا يقل ما جرى في يوم الأربعاء التالي، هذه المرة على مدير الكونغرس، في المبنى المُحصّن الحصين، المحروس بآلاف الجنود ورجال الأمن، والمسيّج بأسوار من الحديد والنار، ضراوة وبشاعة، ونحن نستمع لعنصريين متأنقين بربطات العنق، من نواب الحزب الجمهوري محاولين، بلغة محتالة، تبرئة دونالد ترامب، والتملق له. خلال جلسات النقاش الخاصة بمشروع قرار لتنحية الرئيس ترامب، بسبب تحريض أنصاره على اقتحام مبنى الكونغرس، ما أدّى إلى مقتل خمسة أشخاص، بينهم رجل أمن، وجرح العشرات، بالإضافة إلى ما لحق بالمبنى ومحتوياته من خراب، ارتفعت أصوات نواب من الحزب الجمهوري تدافع عن ترامب وأنصاره بلا خجل، وتتشدّق بتبرئ لا تقل عن عنصرية جيك أنجيلي، ذي القرنين (أحد رموز غزوة الكونغرس) حماسة لرئيس هو الأسوأ والأقبح والأوقح في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية. ما بين أربعاء الغزوة وأربعاء العزل، أربعاء التخريب برايات العنصرية وحرابها، وأربعاء التحريض بخطابات اليمين المتأنقة بغذلكاتها، تحصد أميركا مرارة حنظل سنوات الشعبوية الإقصائية التي تجذّرت، وصار لها تيار يعد بالملايين. صار له «الترامبية» الشعبوية رموز ومنظّرون ورايات، وصار لها جيش من المحاربين الأشاوس، شعبوية تسامح الأميركيون معها، على الرغم من تطاولها على القانون والشرعيات والدستور سنوات، فصار لها فيها أنياب وأظافر تنهش وجه الديمقراطية الأميركية، وتحفر فيه ندوباً، على الأغلب، أنها لن تبرأ لوقت طويل بعد أربعاء التنصيب.

الصوابية السياسية بين ترامب وماريوت و تويتر

محمود الشيخ

أحد في مطالبة آية عاصمة غربية بـ«تجريم إنكار الهولوكوست الفلسطيني» المستمر منذ ما يزيد عن نصف قرن، فضلاً عن أن تشهد أيٌّ من عواصمنا صدور تشريع مماثل. والفضاء الذي تتحرّك فيه الفكرة مثير للجدل بالفعل، وازداد هذا الجدل احتداماً مع التوسع الهائل لمجتمعات «السوشيال ميديا»، وبالتالي تضخم تأثيرها، ومن ثمّ يتخيّل، قبل سنوات معدودة، أن يشعل وقف حساب رئيس الولاية الأكبر في العالم كل هذا التراشق اللفظي والفكري. وقد ذكّرني هذا الجدل بفكرة، كانها حُفرت في ذاكرتي حفزا، تلك التي أوردها الكاتب الأميركي، والتر جي. أونج «الشفاهية والكتابية»، والتي تساءل فيها، وهو يناقش ظاهرة «حرق الكتب»، عن الكتاب الذي «يقتلو الباطل»، وكيف يسوغ تركه يفعل ذلك دائمًا!

وقد منحت «السوشيال ميديا» كل شخص وكل جماعة منبرها الخاص بـ«كبسة زر»، وعندما راحت السكرة وجاءت الدماء، انفتح جرح استخدام المدمر لهذا الفضاء، عبر تذهب البنت المنفردة، ونشر دعوة إلى إبادة مسلمي ميانمار، ثم واقعة التدخل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية الماضية. وقد تم التحقيق في الكونغرس الأميركي مع مارك زوكربيرغ عن التدخل في الانتخابات الصهيوني، ولن أوغل في عشرات الأمثلة المتفرقة والتفسيرات التآمرية المشبوهة تمت إعادة نشر تدويناتها أكثر من مائة مليون مرة، كما كشف خبراءُ عن أن الأخبار الكاذبة والتفسيرات التآمرية تنتشر أكثر من الأخبار الصادقة 1500 مرة! والمسؤولية هنا ينشر على وسائل الإعلام الاجتماعي، قانونية كانت أم سياسية أم أخلاقية وحسب، كانت وما تزال موضوع جدل بين الإدارة الأميركية والسيليكون، منذ نهاية عهد الرئيس أوباما.

ويطرح قرار شركة ماريوت التساؤل الأكثر عمقًا عن منطق الفصل والوصل بين الظواهر، وحدود المسؤوليات التي ينبغي تحملها قبل اتخاذ قرار التبرّع لفرد أو حزب، وقد تنتهي هذه الدوامة التي تشهدها أميركا بتشريعات تجعل لمثل هذه التبرّعات عواقب قانونية. وكما قال الرئيس المنتخب، جوزيف بايدن، عقب اقتحام الكونغرس بقليل، إن الديمقراطية تصبح ضعيفة إذا لم يكن من يمارسونها ديمقراطيين.

(كاتب مصري)

عن الحكومة التونسية والتعديل المرتقب

سالم لبيض

أربعة أشهر أو يزيد مرّت على نيل الحكومة التونسية، برئاسة هشام المشيشي، ثقة البرلمان، لتحلّ محل حكومة إلياس الفخفاخ المستقيلة والمقالة في آن واحد. لم يكن المشيشي من مشاهير السياسة التونسية، أو ممّن عرفتهم ميادين النضال السياسي، أو الفعل الاجتماعي والمدني النقابي والجمعوي في ظل نظام زين العابدين بن علي، أو بعد انهيار ذلك النظام، فقد اكتفت سيرته الذاتية بالإخبار عن حصوله على الأستاذية في القانون من الجامعة التونسية، وعلى دبلوم مستشار المرحلة العليا في المدرسة الوطنية للإدارة بتونس سنة 2002، وهي السنة نفسها التي سيصبح فيها مراقباً في الهيئة العامة لمراقبة المصالح العمومية في الوزارة الأولى، مندرجاً في رتبتها إلى أن بلغ رتبة مراقب عام للمصالح العمومية، وبتدوين عضويته في لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة التي ترأسها رجل القانون الراحل عبد الفتاح عمر، عشية سقوط نظام بن علي سنة 2011، ورئاسة دواوين وزراء النقل وشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية والصحة، قبل أن ينتدبه رئيس الجمهورية، قيس سعيد، ضمن فريقه الاستشاري ليتولى مباشرة بعد ذلك وزارة الداخلية في حكومة الفخفاخ، المعروفة بحكومة الرئيس الأولى.

تمثل السيرة الذاتية لرئيس الحكومة التونسية مفتاح فهم الرجل الحكم وخلفيته في تشكيل حكومته، فهو يعتقد أن رجال الإدارة التونسية وكوادرها ومراقبيها هم الأجدر بممارسة السلطة، ما جعله يختار وزراءه من الموظفين السامين والقضاة وأحد المحامين، الذين يتقاسمون مع انتماء الإداري، وتخلو سجلاتهم السيرية من التحزّب والانتظام السياسي، وخصوصاً المعارض، وهي مفارقة كبرى أن ينأى أغلب وزراء الحكومة التونسية، ورئيسها، بأنفسهم عن مزاولة السياسة والعمل الحزبي الذي اقتضته قديماً إكراهات الخوض في قضايا الشأن العام، أو التصدّي لاحتكار السلطة ومواجهة الاستبداد، واقترَه حديثاً النظام الديمقراطي والدستور التونسي لسنة 2014 مدخلاً رئيسياً لحق ممارسة السلطة والتداول السلمي عليها، وذلك في الفقرة الثانية من الفصل عدد 89 الذي جاء فيه: «في أجل أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، يكلف رئيس الجمهورية مرشّح الحزب أو الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب بتكوين الحكومة خلال شهر يجدّد مرة واحدة». وكان قد أسس له المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في فصله الثاني بالقول: «الحزب جمعية تتكون بالاتفاق بين مواطنين تونسيين يساهم في التأطير السياسي للمواطنين وفي ترسيخ المواطنة، ويهدف إلى المشاركة في الانتخابات قصد ممارسة السلطة في المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي».

لكن المفارقة الأكبر تتمثل بلجوء رئيس الحكومة إلى كسب الدعم والشرعية من الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية لنيل الثقة، الأمر الذي استجابت إليه كلياً أحزاب النهضة وقلب تونس وتحيا تونس وكتلتا الإصلاح والوطنية، وجزئياً كتلة ائتلاف الكرامة، بينما عارضته الكتلة الديمقراطية وكتلة الدستوري الحر، قاطعاً الصلة مع الرئيس قيس سعيد الذي اجتباه من بين أسماء كثيرة رشّحتها الأحزاب السياسية، ولقيت دعمها لتشكيل حكومة الرئيس الثانية، على خلفية استقالليته وما يقتضيه ذلك من وضع مسافة مع كل الأحزاب.

انطلقت حكومة المشيشي متعثرة مأزومة، تتجاذبها مراكز القوى والنفوذ السياسي والاقتصادي والمالي والدوائر الأجنبية التي تعوّدت صنع القرار قبل أن تكون خصلة، وهي خصلة قبل أن تكون تصرّفاً وحركة، وهي حركةٌ قبل أن تكون خطاباً وكلمة. ولذا لا يتعجب المرء من التطبيع الرسمي، بقدر ما يتعجب من التطبيع الشعبي. إذا كان ذاك موطّأ ومخططاً له، ويجد له أصحابه الأعذار والتبريرات، فإن التطبيع الشعبي لا يمكن لأي شخص أن يقنع حتى نفسه بأسبابه ودواعيه، بله بفائدة ومنفعة عامة له.

إذا كان التطبيع الرسمي يتم داخل «قرى محصنة» من وراء جدر»، فإن التطبيع الشعبي، إذا بحدث، نراه في الأزقة والشوارع، ومن ثمّة مقاومته أسهل بتربية النشء وإعداد الأجيال، ولنا في التاريخ عبرة. من قال إن فلسطين ستتحرّر من الفلسطينيين، عندما كانوا في أوج قوتهم؟ من قال إن القدس ستتحرر بعد 88 عاماً على الاحتلال الصليبي؟ من قال إن الجزائر ستتحرّر بعد أكثر من 130 سنة من الاستعمار؟ لم يخطر على بال القادة الفرنسيين، وهم يعطون الاستقلال للمغرب وتونس، أن الجزائر لن تبقى أرضاً فرنسية، بعد بضع سنوات فقط.

تحصين الفكر، وتحصين الفكرة، هما اللذان دفعا النائب العربي في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، سامي أبو شحادة، أن يعيب في تدخله من داخل الكنيست على إماراتيين الدخول في التطبيع، ويقول لأحدهم «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»، ويزيد «عيب، عيب، بالعربي هذي اسمها عيب». رجل ولد عاش ويعيش وسط الاحتلال، ويحمل الجنسية الإسرائيلية، درس بالعبرية وينطق بها، يتعامل بالشيكل كل يوم، لكنه لم يُطبّع، لأن الفكرة كالبذرة في ضميره، ورثها عن أبيه وسيورثها لأبنائه. ومن هنا، يمكن القول إن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وإذا فرّط جيلٌ بسبب ضعفه، وتنازل بسبب هوانه، وتعامل عنوة بسبب إكراهه وإكراهاته، أو رغبة بسبب عمالته وخيانته، فعلى المربّين والمثقفين والمؤرخين ألا ينسوا إبقاء جذوة المقاومة حيةً في الضمائر، ولو في أضعف حالتها. ورشحت فكرة «اليهودي التائه» أن اليهودي التائه القادم الفرنسيين، وهم يعطون الاستقلال أرضاً فرنسية، بعد بضع سنوات فقط.

(كاتب مغربي)

مقاومة التطبيع... تحصين فكرة

عمر المرابط

يرسل الأب ابنته إلى سوبرماركت، ويطلب منها شراء خضار وفواكه، يوصيها بشراء الأفوكادو، فوالدته تحب هذه الفاكهة. تذهب البنت، وتعود وقد اشترت جميع الأغراض إلا الأفوكادو، فيسألها والدها عن ذلك، فتدرد البنت إنها فعلاً وجدت الفاكهة، ووجودة عالية، لكنها لم تشترها، لأن مصدرها من إسرائيل. يرد الأب على ابنته مستحسنا ما فعلته، ويذهب عند أمه معتذرا، فيشرح لها سبب عدم شراء الأفوكادو، ترد الوالدة إنه لا حاجة لها في فاكهة تأتي من الكيان الصهيوني.

.. حدث هذا في باريس، الأب مهاجر منذ عقود، وابنته ولدت في فرنسا، ولا تحسن اللغة العربية، وتعتبر نفسها فرنسية، لكنها تربت على قيم العدالة ونصرة الحق ومقاطعة الغاشم المحتل، ولا تشتري أيا من منتجات الكيان الصهيوني. أوقفت الدعوة إلى مقاطعة منتوجات الكيان الصهيوني في 2006 مسار نائبة فرنسية في البرلمان الأوروبي ذات أصول مغربية، بعد اتهامها بمعاداة السامية، مُنعت من الترشح، لكن هذا لم يمنعها من استمرار دعمها للقضية الفلسطينية. وقانون فرنسا يمنع أي انتقاد جريء لدولة الاحتلال الصهيوني وجرائمها، وقد يعتبر جريمةً يعاقب عليها القانون، ما دفع المفكر الفرنسي باسكال بونيفاس إلى تأليف كتابه «هل يمكن انتقاد إسرائيل؟»، وثمّة مقالات تشرح كيفية الانتقاد من دون الوقوع في فخ القانون. لم يمنع التطبيع الدبلوماسي، ولا على علاقاتها مع أنظمة عربية وإسلامية معروفة منذ عقود، وإنما على تغيير في العقليات العربية، بمكّنها من اختراق المجتمعات العربية ومنظور هذه المجتمعات إلى طبيعة الصراع، وأهم اختراق تراهن عليه هو الاختراق الثقافي الذي يمهد للاختراقات الأخرى. والغرض من هذا أن يُمحى ضمير الأمة الذي يربي الأجيال الصاعدة على مقاومة الاحتلال، وعلى اعتبار فلسطين أرضا محتلة، وعلى الاعتقاد بوجوب القيام بتحريرها، طال الزمن أم قصر، وعلى منع توارث الفكرة التي دفعت تينك الفرنسيتين إلى مقاطعة إسرائيل. ومن هنا، يمكن القول إن مقاومة التطبيع فكرة قبل أن تكون تربية، وتربية قبل أن تكون خطاباً وكلمة. ولذا لا يتعجب المرء من التطبيع الرسمي، بقدر ما يتعجب من التطبيع الشعبي. إذا كان ذاك موطّأ ومخططا له، ويجد له أصحابه الأعذار والتبريرات، فإن التطبيع الشعبي لا يمكن لأي شخص أن يقنع حتى نفسه بأسبابه ودواعيه، بله بفائدة ومنفعة عامة له.

إذا كان التطبيع الرسمي يتم داخل «قرى محصنة أو من وراء جدر»، فإن التطبيع الشعبي، إذا بحدث، نراه في الأزقة والشوارع، ومن ثمّة مقاومته أسهل بتربية النشء وإعداد الأجيال، ولنا في التاريخ عبرة. من قال إن فلسطين ستتحرّر من الفلسطينيين، عندما كانوا في أوج قوتهم؟ من قال إن القدس ستتحرر بعد 88 عاما على الاحتلال الصليبي؟ من قال إن الجزائر ستتحرّر بعد أكثر من 130 سنة من الاستعمار؟ لم يخطر على بال القادة الفرنسيين، وهم يعطون الاستقلال للمغرب وتونس، أن الجزائر لن تبقى أرضا فرنسية، بعد بضع سنوات فقط.

تحصين الفكر، وتحصين الفكرة، هما اللذان دفعا النائب العربي في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، سامي أبو شحادة، أن يعيب في تدخله من داخل الكنيست على إماراتيين الدخول في التطبيع، ويقول لأحدهم «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»، ويزيد «عيب، عيب، بالعربي هذي اسمها عيب». رجل ولد عاش ويعيش وسط الاحتلال، ويحمل الجنسية الإسرائيلية، درس بالعبرية وينطق بها، يتعامل بالشيكل كل يوم، لكنه لم يُطبّع، لأن الفكرة كالبذرة في ضميره، ورثها عن أبيه وسيورثها لأبنائه. ومن هنا، يمكن القول إن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وإذا فرّط جيلٌ بسبب ضعفه، وتنازل بسبب هوانه، وتعامل عنوة بسبب إكراهه وإكراهاته، أو رغبة بسبب عمالته وخيانته، فعلى المربّين والمثقفين والمؤرخين ألا ينسوا إبقاء جذوة المقاومة حيةً في الضمائر، ولو في أضعف حالتها. ورشحت فكرة «اليهودي التائه» أن اليهودي التائه القادم الفرنسيين، وهم يعطون الاستقلال للمغرب وتونس، أن الجزائر لن تبقى أرضا فرنسية، بعد بضع سنوات فقط.

(كاتب مغربي)

> واجب الإعلام الحر، والمنابر الملتزمة، وجمعيات المجتمع المدني، تحصين فكرة مقاومة التطبيع

كاريكاتير عماد حجاج

كيف نفهم ما يجري في الولايات المتحدة راهناً؟

أسامة أبو ارشيد

أصبح دونالد ترامب أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يعزله مجلس النواب مرتين. ومن المحتمل أن يُسجَّل، في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة، سابقتين مهينتين أخريين في إرثه الرئاسي. الأولى، أن يكون أول رئيس يدان فعلياً في مجلس الشيوخ. والثانية، وهنا المفارقة، أن يصدر حكم إدانته بعد انتهاء رئاسته في العشرين من شهر يناير/كانون الثاني الجاري. بمعنى أن إجراءات محاكمته ستبدأ خلال رئاسة جو بايدن. وبما أن الإدانة في مجلس الشيوخ، والتي تتطلب موافقة ثلثي أعضائه، تحمل عقوبة دستورية واحدة، الإقالة من الرئاسة، فإن ترامب لن يكون رئيساً حينها ليُقال، ولكن ذلك سيمكّن المجلس من التصويت مرة أخرى، بالأغلبية البسيطة (50+1)، لمنعه من الترشّح في المستقبل لأي منصب عام، وهو ما يعني حرمانه من الترشّح للرئاسة عام 2024. طبعاً، تحقيق الثلثين للإدانة في مجلس الشيوخ ليس أمرا سهلا (صوت عشرة جمهوريين فقط من أصل 211 في مجلس النواب لعزل ترامب)، ولكنه ليس مستحيلاً هذه المرة، خصوصاً مع صدور إشارات عن زعيم الجمهوريين في المجلس، ميتش ماكونيل، أنه يفضل إدانة ترامب والتصويت على منعه من الترشح مستقبلاً لتخليص الحزب الجمهوري منه. هل ينضم سبعة عشر عضواً جمهورياً في مجلس الشيوخ إلى خمسين ديمقراطياً لإدانة ترامب؟ من الصعب الجزم بذلك.

كثيرون من الذين يودّون التخلص من وطأة ترامب الثقيلة على الجمهوريين والجمهورية يدركون أنه ليس شخصاً، وإن الترامبية تيار قائم وجارف، سواء في الحزب أم في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من نجاح المؤسسات والقيم والأعراف والتقاليد الأميركية في كبح جماح الرجل وتياره، إلى الآن على الأقل، وهي شهادة لعراقة الديمقراطية ورسوخها هناك، إلا أن هذا لا ينبغي أن يحجب رؤية الشقوق التي لحقت بها (الديمقراطية الأميركية)، وضعضعت بنيانها وأركانها، وهو ما يجعلها بحاجةٍ إلى إعادة ترميم. الأمر الذي لن يتم من دون توافق فوق حزبي ووطني. وإليك هنا بعض التفكيك والتحليل. يوم الأربعاء الماضي، وهو اليوم الذي تمّ فيه توجيه لائحة الاتهام لترامب في مجلس النواب (عزله) بتهمة التحريض على التمرّد، نشر استطلاع للرأي صادر عن صحيفة بوليتيكو والمركز المتخصص بتحليل المعطيات، مورننغ كونسلت، حول الاستطلاع بعد الاقتحام العنيف والدموي للكونغرس من أنصار الرئيس يوم السادس من الشهر الجاري، صحيح أن النتائج أبانت عن تراجع التأييد الشعبي لترامب بعشر نقاط عما كان عليه في الشهر الماضي (ديسمبر/كانون الأول) إلا أنه مع ذلك بقي عند نسبة حرجة (34%)، إذ ما أخذنا بالاعتبار كل ما حدث قبل إجرائه. اللافت أن 75% من الحزب الجمهوري قالوا إنهم لا زالوا يؤيدون ترامب، وهي وإن كانت أقل من نسبة الـ 83% الذين كانوا يؤيدونه الشهر الماضي، إلا أنها مع ذلك تبقى مرتفعة جداً. هذا هو أحد أهم أسباب تردد كثيرين من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس في التصويت لصالح عزل ترامب وإدانته. إنهم يخشون من أن يدفعوا ثمناً سياسياً كبيراً في الانتخابات التمهيدية القادمة للحزب، وكذلك العامة، عامي 2022 و2024. سبب آخر عبر عنه كثيرون من هؤلاء، خشيتهم على سلامتهم وسلامة عائلاتهم من المتطرفين اليمينيين العنيفين داخل قاعدة ترامب، الذين لم يخفِ بعضهم نواياهم بالحاق الأذى بكل من «يخون» رئيسهم ورمزهم.

الأخطر هنا هو ذلك القلق الكبير من وجود من مظاهر أزمة حكومة المشيشي التي رافقت تشكيلها منذ البداية، ولادتها بعد مخاض عسير في شكل جزر معزولة، ينحدر أعضاؤها من قطاعات مهنية وإدارات مركزية مختلفة وتوازنات جهوية مختلّة، لا تربطها روابط حزبية وعقائد أيديولوجية أو انتماءات جبهوية وأخرى ائتلافية أو مصالح براغماتية، كما هو متعارفٌ عليه في فقه تشكيل الحكومات في الدول الديمقراطية، فمنها من اختاره المشيشي نفسه لصداقاتٍ سالفة وزبونية، ومنها من هو محسوبٌ على رئيس الجمهورية، مثل وزير الثقافة الذي أعفي من مهامه في أيامه الأولى، بسبب زلّات في التصريحات والمواقف. وتتالى الأمر مع وزير البيئة والجماعات المحلية الذي أقيل من منصبه، وأمر القضاء بسجنه لتورّطه في قضية النفايات الموردة من إيطاليا، لتشمل الإعفاءات وزير الداخلية المؤتمن الأول على الحالة الأمنية.

ولم تكن تلك الإقالات والإعفاءات، في أغلبها، سوى تنفيذ لوعود سابقة والتزامات قطعها هشام المشيشي على نفسه، استجابة للأحزاب التي منحت حكومته الثقة، ومدخلاً لإرضائها بتحوير (تعديل) وزاري واسع، قد يشمل نصف أعضاء التركيبة الحكومية، بدأت الوسائل الإعلامية والاتصالية العيش على وقعه، وانطلقت كواليس أحزاب الحزام الحكومي ومراكز القوى في تداول تفاصيله وصراعاته ومغانمه.

ولا يبدو أن هذه المهمة بسيرة التحقيق أمام نهم حركة النهضة وحزب قلب تونس للمناصب الوزارية والحكومية والمراكز العليا في الدولة، الأمر الذي ترفضه كتلٌ أخرى، وخصوصاً كتلة الإصلاح التي ترغب في الحفاظ على الطبيعة التكنوقراطية للحكومة، هذا زيادة على الطلب المجحف، المتمثل بإطلاق سراح رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي، الموقوف على ذمة القضاء الذي يشتبه في تورّطه في تبييض الأموال. وفي كل الأحوال، سيكون رئيس الحكومة مجبراً في قادم الأيام على الذهاب إلى البرلمان، لترميم حكومته أو لتحويرها وإعادة هيكلتها، على الرغم من عدم التزامه تقييم المائة يوم الأولى الذي تفرضه التقاليد الديمقراطية والأعراف الدستورية، قبل القيام بأي تحوير وزاري، وسيجد نفسه أمام مساءلة شاملة ومحاكمة سياسية جديدة، لتحديد المسؤوليات ومعرفة مآلات حكومته، ومدى قدرتها على الصمود والاستمرار وموقعها من الحوار الوطني المرتقب الذي سيؤمنه رئيس الجمهورية والاتحاد العام التونسي للشغل، اللذان لا يخفيان عمق الاختلاف والتناقض مع الحكومة ورئيسها وحزامها البرلماني.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> انطلقت حكومة المشيشي متعثرة مأزومة، تتجاذبها مراكز القوى والنفوذ السياسي والاقتصادي والمالي والدوائر الأجنبية

كيف نفهم ما يجري في الولايات المتحدة راهناً؟

أسامة أبو ارشيد

أصبح دونالد ترامب أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يعزله مجلس النواب مرتين. ومن المحتمل أن يُسجَّل، في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة، سابقتين مهينتين أخريين في إرثه الرئاسي. الأولى، أن يكون أول رئيس يدان فعلياً في مجلس الشيوخ. والثانية، وهنا المفارقة، أن يصدر حكم إدانته بعد انتهاء رئاسته في العشرين من شهر يناير/كانون الثاني الجاري. بمعنى أن إجراءات محاكمته ستبدأ خلال رئاسة جو بايدن. وبما أن الإدانة في مجلس الشيوخ، والتي تتطلب موافقة ثلثي أعضائه، تحمل عقوبة دستورية واحدة، الإقالة من الرئاسة، فإن ترامب لن يكون رئيساً حينها ليُقال، ولكن ذلك سيمكّن المجلس من التصويت مرة أخرى، بالأغلبية البسيطة (50+1)، لمنعه من الترشّح في المستقبل لأي منصب عام، وهو ما يعني حرمانه من الترشّح للرئاسة عام 2024. طبعاً، تحقيق الثلثين للإدانة في مجلس الشيوخ ليس أمرا سهلا (صوت عشرة جمهوريين فقط من أصل 211 في مجلس النواب لعزل ترامب)، ولكنه ليس مستحيلاً هذه المرة، خصوصاً مع صدور إشارات عن زعيم الجمهوريين في المجلس، ميتش ماكونيل، أنه يفضل إدانة ترامب والتصويت على منعه من الترشح مستقبلاً لتخليص الحزب الجمهوري منه. هل ينضم سبعة عشر عضواً جمهورياً في مجلس الشيوخ إلى خمسين ديمقراطياً لإدانة ترامب؟ من الصعب الجزم بذلك.

كثيرون من الذين يودّون التخلص من وطأة ترامب الثقيلة على الجمهوريين والجمهورية يدركون أنه ليس شخصاً، وإن الترامبية تيار قائم وجارف، سواء في الحزب أم في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من نجاح المؤسسات والقيم والأعراف والتقاليد الأميركية في كبح جماح الرجل وتياره، إلى الآن على الأقل، وهي شهادة لعراقة الديمقراطية ورسوخها هناك، إلا أن هذا لا ينبغي أن يحجب رؤية الشقوق التي لحقت بها (الديمقراطية الأميركية)، وضعضعت بنيانها وأركانها، وهو ما يجعلها بحاجةٍ إلى إعادة ترميم. الأمر الذي لن يتم من دون توافق فوق حزبي ووطني. وإليك هنا بعض التفكيك والتحليل. يوم الأربعاء الماضي، وهو اليوم الذي تمّ فيه توجيه لائحة الاتهام لترامب في مجلس النواب (عزله) بتهمة التحريض على التمرّد، نشر استطلاع للرأي صادر عن صحيفة بوليتيكو والمركز المتخصص بتحليل المعطيات، مورننغ كونسلت، حول الاستطلاع بعد الاقتحام العنيف والدموي للكونغرس من أنصار الرئيس يوم السادس من الشهر الجاري، صحيح أن النتائج أبانت عن تراجع التأييد الشعبي لترامب بعشر نقاط عما كان عليه في الشهر الماضي (ديسمبر/كانون الأول) إلا أنه مع ذلك بقي عند نسبة حرجة (34%)، إذ ما أخذنا بالاعتبار كل ما حدث قبل إجرائه. اللافت أن 75% من الحزب الجمهوري قالوا إنهم لا زالوا يؤيدون ترامب، وهي وإن كانت أقل من نسبة الـ 83% الذين كانوا يؤيدونه الشهر الماضي، إلا أنها مع ذلك تبقى مرتفعة جداً. هذا هو أحد أهم أسباب تردد كثيرين من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس في التصويت لصالح عزل ترامب وإدانته. إنهم يخشون من أن يدفعوا ثمناً سياسياً كبيراً في الانتخابات التمهيدية القادمة للحزب، وكذلك العامة، عامي 2022 و2024. سبب آخر عبر عنه كثيرون من هؤلاء، خشيتهم على سلامتهم وسلامة عائلاتهم من المتطرفين اليمينيين العنيفين داخل قاعدة ترامب، الذين لم يخفِ بعضهم نواياهم بالحاق الأذى بكل من «يخون» رئيسهم ورمزهم.

الأخطر هنا هو ذلك القلق الكبير من وجود من مظاهر أزمة حكومة المشيشي التي رافقت تشكيلها منذ البداية، ولادتها بعد مخاض عسير في شكل جزر معزولة، ينحدر أعضاؤها من قطاعات مهنية وإدارات مركزية مختلفة وتوازنات جهوية مختلّة، لا تربطها روابط حزبية وعقائد أيديولوجية أو انتماءات جبهوية وأخرى ائتلافية أو مصالح براغماتية، كما هو متعارفٌ عليه في فقه تشكيل الحكومات في الدول الديمقراطية، فمنها من اختاره المشيشي نفسه لصداقاتٍ سالفة وزبونية، ومنها من هو محسوبٌ على رئيس الجمهورية، مثل وزير الثقافة الذي أعفي من مهامه في أيامه الأولى، بسبب زلّات في التصريحات والمواقف. وتتالى الأمر مع وزير البيئة والجماعات المحلية الذي أقيل من منصبه، وأمر القضاء بسجنه لتورّطه في قضية النفايات الموردة من إيطاليا، لتشمل الإعفاءات وزير الداخلية المؤتمن الأول على الحالة الأمنية.

ولم تكن تلك الإقالات والإعفاءات، في أغلبها، سوى تنفيذ لوعود سابقة والتزامات قطعها هشام المشيشي على نفسه، استجابة للأحزاب التي منحت حكومته الثقة، ومدخلاً لإرضائها بتحوير (تعديل) وزاري واسع، قد يشمل نصف أعضاء التركيبة الحكومية، بدأت الوسائل الإعلامية والاتصالية العيش على وقعه، وانطلقت كواليس أحزاب الحزام الحكومي ومراكز القوى في تداول تفاصيله وصراعاته ومغانمه.

ولا يبدو أن هذه المهمة بسيرة التحقيق أمام نهم حركة النهضة وحزب قلب تونس للمناصب الوزارية والحكومية والمراكز العليا في الدولة، الأمر الذي ترفضه كتلٌ أخرى، وخصوصاً كتلة الإصلاح التي ترغب في الحفاظ على الطبيعة التكنوقراطية للحكومة، هذا زيادة على الطلب المجحف، المتمثل بإطلاق سراح رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي، الموقوف على ذمة القضاء الذي يشتبه في تورّطه في تبييض الأموال. وفي كل الأحوال، سيكون رئيس الحكومة مجبراً في قادم الأيام على الذهاب إلى البرلمان، لترميم حكومته أو لتحويرها وإعادة هيكلتها، على الرغم من عدم التزامه تقييم المائة يوم الأولى الذي تفرضه التقاليد الديمقراطية والأعراف الدستورية، قبل القيام بأي تحوير وزاري، وسيجد نفسه أمام مساءلة شاملة ومحاكمة سياسية جديدة، لتحديد المسؤوليات ومعرفة مآلات حكومته، ومدى قدرتها على الصمود والاستمرار وموقعها من الحوار الوطني المرتقب الذي سيؤمنه رئيس الجمهورية والاتحاد العام التونسي للشغل، اللذان لا يخفيان عمق الاختلاف والتناقض مع الحكومة ورئيسها وحزامها البرلماني.

(كاتب وزير تونسي سابق)

> تمر الولايات المتحدة بمرحلة اختبار عسير لرسوخ مؤسساتها وصلابة ديمقراطيتها وتماسك نسيجها الاجتماعي

السعودية وتركيا وإيران

بشير البكر

فتحت المصالحة الخليجية في قمة العلا، والتي انعقدت في الخامس من شهر يناير/ كانون الثاني الحالي، الباب أمام المصالحة السعودية التركية. ومن المرجّح أن تلعب قطر دورا أساسيا في إنجازها، وربما ستتلوها خطواتٌ لاحقة مع مصر على نحو بطيء، وذلك على غرار ما سيحصل بين قطر وباقي دول الحصار. وأول ما لفت المراقبين هو السرعة التي تمّت بها المصالحة الخليجية، وكان من المتوقع أن تكون أبطأ من ذلك، وتجري بعد ذوبان الجليد الذي ترسّب على سطح العلاقات بين قطر ودول الحصار، إلا أنه بدا جليا أن السعودية معنية بإنجاز المصالحة الخليجية بسرعة، وهي تعمل على إقناع باقي دول الحصار بها، وتسعى إلى وضعها على السكّة. قبل تولي الإدارة الأميركية الجديدة مهامها في العشرين من الشهر الحالي. الإعلانات والتصريحات والنيات عن أهمية المصالحة وضرورتها أمر جيد، إلا أنها لا تكفي وحدها لتحقيق المصالحة السعودية التركية، فالمسألة مرتبطة قبل كل شيء بإنجاز مصالحة خليجية خليجية على أسس واضحة. وما لم تصفُ الأ

أميركا وجماعة الحوثي... التصنيف والمكاسب

بشرى المقطري

عند توصيف الإرهاب الموجّه حيال اليمنيين، تحتل جماعة الحوثي قائمة الأطراف المحلية المنتهكة، من حيث القصدية في قتل المدنيين وانتهاكها قوانين الحرب، بما في ذلك ممارساتها حيال المواطنين في المناطق الخاضعة لها، الأمر الذي يجعل تصنيفها جماعة إرهابية ينسجم مع ممارساتها، ومع طبيعتها الدينية التي تنتهك مواطنية اليمنيين، إلا أن إعلان إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عزمها على تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية يخضع لحسابات سياسية تخص أولويات الإدارة الأميركية الحالية في اليمن والإقليم، وليس لأسباب أخلاقية، تهدف إلى تجريم المتورّطين في جرائم حرب بحق اليمنيين، فإضافة إلى قيامها بهذا الإجراء، مع اقتراب نهاية ولاية ترامب، فإن ضلوعها هي الأخرى بجرائم بحق اليمنيين، سواء دعمها اللوجستي لعمليات التحالف العربي التي قتلت آلاف اليمنيين، أو تجاهلها جرائم حلفائها الإقليميين، السعودية والإمارات، بحق اليمنيين، والذي هو أيضا إرهاب دول تجاه شعب أعزل، وإن أتى تحت غطاء إعادة الشرعية اليمنية إلى السلطة، بما في ذلك تورّط إدارة ترامب بقتل المئات من المدنيين جرّاء طائرات الدرونز الأميركية، وهو ما يجعل من المعطى الأخلاقي لإدارة ترامب في توصيف جماعة الحوثي مجرّد أكاذيب تفتقر للمصداقية؛ إلا أن الأكيد هنا أن القرار الأميركي يشكل انعطافة جديدة في صراعها مع إيران، وذلك باستهداف آخر حلفائها في المنطقة، بعد أن تركّزت جهودها في العراق وسورية، بعد قتلها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، سواء بوضع دبلوماسيين إيرانيين في القائمة الأميركية للإرهاب، أو تطبيق قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لحصار نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، بما في ذلك إدراجها السفير الإيراني في صنعاء، حسن إيرلو، في قائمة الإرهاب. ومع عزم الإدارة الأميركية، قبل مغادرتها البيت الأبيض، على تصنيف الجماعة في قائمة الإرهاب، تكون نجحت في تطويق حلفاء إيران في المنطقة، بهدف استباق أي تقارب أميركي - إيراني من إدارة الرئيس جو بايدن، أكثر من كونه اضراراً بمصالح الجماعة التي تمتلك أدواتٍ اقتصادية وسياسية وعسكرية، تمكّنها من الإفلات من تبعات القرار الأميركي، ومن ثم لن يؤثر سلباً على الجماعة، وإنما ستطاول تداعياته الاقتصادية والإنسانية المواطنين في المناطق الخاضعة للجماعة. تقييم القرار الأميركي في تصنيف جماعة الحوثي في قائمة الإرهاب لا يتأتى من انعكاسه على أطراف الصراع في اليمن، بما في ذلك تقليصه فرص تحقيق السلام، وإنما مدى فاعليته في تقييد نشاط جماعة الحوثي عسكرياً، وإخضاعها سياسياً للقوانين الدولية، بما في ذلك حليفها الإيراني، إذ أغفل القرار فهم طبيعة جماعة دينية مغلقة كجماعة الحوثي، في كيفية إدارة تماسكها، بوصفها جماعة متعدّدة الأجنحة، بما في ذلك ضمان ولاء شبكة حلفائها المحليين، حيث تستمد الجماعة وحدتها الداخلية، وكذلك أجندتها السياسية، من فكرة العدو الذي يستلزم خضوع أجنحتها لرأس السلطة الدينية، قائد الجماعة. وفي حين أسهم التنافس بين أجنحتها في ضعفها وترهلها سياسياً في السنوات الأخيرة، بما في ذلك دخول أجنحتها في تصفياتٍ متبادلة، فإن تصنيفها في القائمة الأميركية للإرهاب، يحقق للجماعة مكسباً سياسياً كبيراً، فإضافة إلى توحيد أجنحتها المتنافسة حول هدفٍ واحد، وهو استمرار خوضها الحرب، وكذلك تغليب جناحها العقائدي والعسكري على قرار الجماعة، فإن تجريمها مع إيران يعلي الجناح الموالي لإيران داخل الجماعة، بعد تصاعد سلطته مع وصول السفير الإيراني، حسن إيرلو إلى صنعاء، وهو ما يمنح الجناح الإيراني الغلبة السياسية على الأجنحة الأخرى، بما في ذلك الجناح اليمني، وهو ما قد يدفع الجماعة إلى تمتين علاقتها بإيران أكثر من السابق. ومن جهة ثانية، يمنح القرار الأميركي الجماعة ضوءا أخضر للتنصل من كل الاتفاقيات التي انخرطت فيها مع السلطة الشرعية، برعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاق استوكهولم، وكذلك اتفاقات الأسرى. ومع أن الجماعة أقل قبولاً للسلام، بما في ذلك عدم استجابتها لتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات، لأنه يهدّد استمرارها بوصفها قوى مقاتلة، فإن القرار الأميركي يتقاطع مع مصالحها، وذلك باعفائها من أي التزاماتٍ سياسية، وبالتالي يطلق يدها في استمرار خوض الحرب، وكذلك تثبيت سلطتها في المناطق الخاضعة لها. ومن جهة ثالثة، لا تأبه جماعةُ دينيةٌ محليةٌ راديكالية بمخاطر العزلة الدولية المترتبة على القرار الأميركي أو بالشرعية الدولية، وذلك لأن منهجها المحلي المنغلق يحتّم عليها الاكتفاء بالسياق المحلي، وبتحالفاتها الدينية العقائدية مع إيران والقوى المحلية الأخرى، كحزب الله والتنظيمات الشيعية في العراق. في المقابل، يصبّ القرار الأميركي في صالح إيران، وذلك بسيطرتها الفعلية على قرار حليفها في اليمن، سواء في السياسة أو في الحرب.

إلى ذلك، قد يدفع القرار الأميركي جماعة الحوثي إلى تصعيد عملياتها العسكرية إلى منحىً أكثر شراسة وعدوانية، إذ إن الجماعة التي تتبنّى عقيدة «الموت لأميركا»، وإن كان في سياق شعاراتي استعراضي، لاستنهاض همّة مقاتليها الأمين، ظلت تزيف وعي أنصارها في حربها ضد أميركا، إلا أن القرار الأميركي منحها زخماً سياسياً لاستقطاب أنصار جدد لحربها، بذريعة محاربة أميركا، وكذلك تصعيد عملياتها القتالية، سواء في جبهات الحرب ضد السلطة الشرعية أو ضد السعودية، واستهداف عمقها، كونها في الأخير جماعة راديكالية محلية مارقة، فضلا عن تحشيدها مقاتلين من القبائل، وذلك بعد تململها من دفع كلفة حروب جماعة الحوثي، بحيث يمنحها التجريم الأميركي زخماً مضاعفاً لعملياتها القتالية في اليمن، دفاعاً عن عقيدتها الدينية، بما في ذلك توحيد عملياتها العسكرية مع حليفها الإيراني، والقوى المحلية والإقليمية والدولية المعادية لأميركا ضد أهداف أميركية وحلفائها في المنطقة.

يتكئ المرحّبون بالقرار الأميركي على إمكانية تجفيف المنابع الاقتصادية لجماعة الحوثي في تمويل حروبها في اليمن، وعملياتها الهجومية ضد السعودية، وتقييد نشاطها الإرهابي المهدد للملاحة الدولية، وكذلك ملاحقة الأصول المالية لقياداتها، ومع صعوبة تطبيق القرار الأميركي في بيئة الحرب المنفلتة كالبيئة اليمنية، إلا أن العقوبات الاقتصادية لن تؤثر على جماعة الحوثي، بما في ذلك استمرار تمويل أنشطتها العسكرية والدينية، حيث راكمت الجماعة طوال سنوات الحرب، كسلطة أمر واقع، تحكم أغلب المناطق اليمنية ذات الكثافة السكانية، اقتصاد حرب محلياً موازياً، بامتداداته الإقليمية، وانخراط قوى دولية بهذا الاقتصاد، ومن ثم لا يمكن تفكيكه بسهولة، إلا بتفكيك بنية الحرب نفسها، وإيقافها، الأمر الذي يجعل الجماعة قادرةً على التحايل على أي عقوبات اقتصادية، كما أن تعدّد مواردها الاقتصادية في المناطق الخاضعة لها، سواء الضرائب التي تفرضها على التجار في المنافذ الداخلية أو مداخيل الضرائب على مجمل الأنشطة التجارية في المناطق الخاضعة لها، وكذلك الأتاوات، والمجهود الحربي، بما في ذلك موارد قانون «الخمس» الذي فرضته على أموال المواطنين، تشكل موردا اقتصاديا ضخما ومتجدّدا لجماعة الحوثي، بحيث يمكنها من تمويل حروبها، كما يصعب إخضاعه لأي رقابة أميركية أو دولية، فضلاً عن تنميتها اقتصاد حربٍ متحرّكا، من خلال طبقة سياسية واقتصادية موالية لها، عابرة لمعسكرات الحرب ذاتها، ما يجعل الجماعة قادرة على الاستمرار بوتيرة حروبها السابقة، وتخليق منابع جديدة لاقتصادها.

> قد يدفع القرار الأميركي تصنيف جماعة الحوثي إرهابية إلى تصعيد عملياتها العسكرية إلى منحى أكثر شراسة وعدوانية
>
> يتم إغفال سردية حياة اليمنيين في ظل الحرب، وكيفية إدارة سلطات الأمر الواقع احتياجاتهم المعيشية

كالعادة، يتم إغفال سردية حياة اليمنيين في ظل الحرب، وكيفية إدارة سلطات الأمر الواقع احتياجاتهم المعيشية، بحيث لا يتم تجاهل هذه التبعات على حياتهم فقط، وإنما يدفعون وحدهم كلفتها، إذ تتعدد التبعات الإنسانية للقرار الأميركي على المواطنين في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، ولا تندرج في ذلك مخاوف المنظمات الدولية التي أطلقتها عن تدهور الوضع الإنساني في مناطق الجماعة، إذ إن نشاط المنظمات الإغاثية الدولية انحسر منذ سنوات، كما أنه ونتيجة فسادها، لم تستفد الطبقات الفقيرة والأشد فقراً من عملياتها الإنسانية في مناطق الجماعة، فضلا عن سيطرة جماعة الحوثي على مشاريع المنظمات، واستقطاعها أموالا لصالحها، بما في ذلك تقييد نشاطها.

ومن ثم لا يشكل غياب المنظمات الإنسانية فارقاً في بيئة الفقر في مناطق الحوثي، مع إعلان الإدارة الأميركية تسهيل مرور المواد الإغاثية إلى المناطق الخاضعة للجماعة، إلا أن التبعات الإنسانية المترتبة على القرار الأميركي تنحصر في ممارسة جماعة الحوثي حيال المواطنين، بعد دخول القرار حيز التنفيذ، وكذلك الأضرار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق القرار، فإضافة إلى تعزيز الجماعة توجهها في إنهاك المواطنين والتجار بفرض الضرائب والأتاوات، لتعويض أي خسائر اقتصادية جرّاء القرار الأميركي، وكذلك توظيفه لامتصاص موارد اليمنيين، كعادتها، ما يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية واتساع رقعة المجاعة في أكثر المناطق اليمنية فقراً، فضلا عن إدارة المجتمع بالأزمات، بإحداث أزمة مشتقات نفطية وإغاثية، لإحراج المجتمع الدولي، فإن دخول القرار الأميركي حيز التنفيذ، قد يؤدي إلى تقييد حركة التحويلات الخارجية في المناطق الخاضعة للجماعة، بحيث قد توقف البنوك والمصارف الدولية التحويلات للبنوك الخاضعة للجماعة. ومع اعتماد أغلبية المواطنين في المناطق الخاضعة للجماعة على تحويلات ذويهم من الخارج، فإن تطبيق القرار الأميركي يعني حرمان ملايين اليمنيين من مصدر حيوي لاستمرارهم في الحياة، وهو ما يعني توسيع رقعة الفقر بمستوياتٍ خطيرة. وربما، تجدر الإشارة هنا إلى أن إجراء نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، قبل أربع سنوات، كان بذريعة تجفيف المنابع الاقتصادية لجماعة الحوثي، إلا أن المحصلة كانت تجفيف جيوب وحياة أكثر من مليون موظف حكومي في مناطق الجماعة، بعد فقدانهم رواتبهم، وتقاعس سلطات الحرب عن وقف معاناتهم.

ليست الحرب القتل والتشريد والنزوح وفقدان الأمان الإنساني فقط، وإنما أيضا الإفقار والتجويع والإنهاك، ودفع المواطنين إلى الموت جوعاً، وتضييق كل خيارات الحياة أمامهم، ومهما كان ما ستجنيه الأطراف المحلية والإقليمية والدولية من مكاسب سياسية لتصنيف جماعةٍ هي أصلاً قوى أجرمت، ولا تزال تُجرم بحق اليمنيين، فإن ما سيطلقه هذا القرار من تداعياتٍ لا إنسانية بحق الملايين المغلوبين على أمرهم في مناطق سلطة الجماعة، تجعل كل المصفّقين والمهللين يفتقرون إلى حسّ إنساني بسيط، وهو تمثل نكبات اليمنيين، لا مصالح قوى الحرب، وإن كان من الصعب التوفيق بين الأخلاق والسياسة.

(كاتبة يمنية)

وظائف الحكم العادل الرشيد

سيف الدين عبد الفتاح

لا يزال عبد الرحمن الكواكبي يمارس تنبيهاته وإشاراته الدقيقة والعميقة، مشيرا إلى أهم خصائص الحكم الرشيد وسماته، بنية وجوهرا، دورا ووظيفة، ليؤكّد، من خلال منظومة الوظائف الكلية، الاهتمام بالجانب البنائي المقرون بوظائفه العادلة والفاعلة؛ إن جوهر الوظيفة الأمنية، بنية ووظيفة، هي الجديرة بتأسيس تلك القدرات الحافزة للقيام بتلك الوظائف، في جوهرها وبمقتضاها وشروطها الأساسية والتأسيسية، فتضمن ليس فقط القيام بها بحقها وعلى شروطها؛ ولكنها كذلك تكون محصنةً ومؤمنةً في أدائها، ضامنة عدم انحرافها أو فسادها؛ جوهر الوظيفة الأمنية وتحديد مسيرتها ومساراتها، فيهيئ الحكم الرشيد البيئة الحاضنة الآمنة التي لا تكتمل أركانها إلا ضمن بيئةٍ قانونيةٍ لازمةٍ وملزمة، في سياقٍ جامعٍ لإقامة استراتيجية تأمين العدالة، خُصوصًا في أهم أشكال تأسيسها التي تتعلق بالعدالة القضائية؛ «مبحث حفظ الأمن العام هل يكون الشخص مكلّفاً بحراسة نفسه ومتعلّقاته؟ أم تكون الحكومة مكلّفة بحراسته، مقيماً ومسافراً، حتى من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة والتعويض؟ حفظ السُّلطة في القانون هل يكون للحكومة إيقاع عمل إكراهي على الأفراد برأيها؛ أي بدون الوسائط القانونية؟ أم تكون السُّلطة منحصرة في القانون، إلا في ظروف مخصوصة ومؤقّتة؟ مبحث تأمين العدالة القضائية هل يكون العدل ما تراه الحكومة؟ أم ما يراه القضاة المصون وجدانهم من كلّ مؤثّر غير الشرع والحق، ومن كلّ ضغطٍ حتى ضغط الرأي العام؟».

الركن الركين في إقامة المعنى والمبنى للوسط الوظيفي لبناء الحكم الرشيد ووظائفه إنما يتمثل في تلك البيئة القانونية الناصعة الواضحة المحددة المبينة القادرة على تمكين استراتيجية متكاملة وفاعلة للعدالة وسيادة القانون، بحيث تعين الأعمال والوظائف والأدوار بشكل محدّد لا لبس فيه ولا ثغرات، تلتمس لتبدّد أصل تلك الوظيفة القانونية، وتمكين قدراتها في صياغة علاقات المجتمع، وفق منظومةٍ من الحقوق والواجبات والوظائف والالتزامات؛ وذلك كله لا بد أن يرتبط بإجاباتٍ كاملةٍ واضحةٍ جامعةٍ حاسمة، لا تعرف التلوّن أو التمويه أو التغرير أو مسارب الزيف والتزوير للحياة المدنية والاجتماعية وأصولها؛ كيف تُوضع القوانين؛ ما هو القانون وقوته وتوزيع الأعمال والوظائف والمعايير التي تقوم عليها؛ عمليات بعضها من بعض، تتكامل في وجهتها وتتكافل في آثارها ومآلاتها.

«مبحث تعيين الأعمال بالقوانين هل يكون في الحكومة من الحاكم إلى البوليس- من يُطلَق له عنان التَّصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف، كليّاتها وجزئياتها، بقوانين صريحة واضحة، لا تسوّغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير؟ مبحث كيف توضع القوانين هل يكون وضعها منوطاً برأي الحاكم الأكبر، أو رأي جماعةٍ ينتخبهم لذلك؟ أم يضع القوانين جمعٌ منتخبٌ من الكافّة، ليكونوا عارفين حتماً بحاجات قومهم، وما يُلائم طبائعهم ومواقعهم وصوالحهم، ويكون حكمه عامّاً، أو مختلفاً على حسب تخالف العناصر والطبائع وتغير الموجبات والأزمان؟ مبحث ما هو القانون وقوّته، هل القانون هو أحكام يحتجُّ بها القوي على الضعيف؟ أم هو أحكامٌ منتزعةٌ من روابط الناس بعضهم ببعض، وملاحظٌ فيها طبائع أكثرية الأفراد، ومن نصوص خاليةٍ من الإبهام والتعقيد، وحكمها شاملٌ كلّ الطبقات، ولها سلطانٌ نافذ قاهر مصون من مؤثّرات الأغراض، والشفاعة، والشفقة. وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعي للأمَّة، فيكون محترماً عند الكافّة، مضمون الحماية من أفراد الأمة؟ مبحث توزيع الأعمال والوظائف، هل يكون الحظُّ في ذلك مخصوصاً بأقارب الحاكم وعشيرته ومقرَّبيه؟ أم توزَّع كتوزيع الحقوق العامَّة على كافّة القبائل والفصائل، ولو مناوبة مع ملاحظات الأهمية والعدد؛ بحيث يكون رجال الحكومة أنموذجاً من الأمَّة، أو هم الأمَّة مصغَّرة، وعلى الحكومة إيجاد الكفاءة والأعداد ولو بالتعليم الإجباري؟».

هذه البيئة القانونية المكينة المؤسسة لاستراتيجية العدالة الرصينة لا يمكنها أن تحكم أصول فاعليتها وتأثيرها إلا ضمن تصوّراتٍ تكمل أركان بيئة الحياة الاجتماعية والثقافية والقيمية والدينية والاقتصادية والتنموية والعمرانية والتعليمية والتربوية؛ من مباحث حفظ الدين والآداب؛ والتفريق بين السلطات السياسية والدينية والتعليمية؛ وكذلك مباحث الترقّي في العلوم والمعارف والتوسع في المناشط والصنائع والعمران. مبحث حفظ الدين والآداب، هل يكون للحكومة، ولو القضائية، سلطة وسيطرة على العقائد والضمائر؟ أم تقتصر وظيفتها في حفظ الجامعات الكبرى كالدين، والجنسية، واللغة، والعادات، والآداب العمومية على استعمال الحكمة ما أغنت الزواجر، ولا تتداخل الحكومة في أمر الدين، ما لم تُنتَهَك حرمته؟ وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية؟ أم كان ذلك في مبدأ ظهور الإسلام، كالإدارة العرفية عقب الفتح؟ مبحث التفريق بين السُّلطات السياسية والدينية والتعليم هل يُجمع بين سلطتين أو ثلاث في شخصٍ واحد؟ أم تُخصَّص كلُّ وظيفةٍ من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بإتقان، ولا إتقان إلا بالاختصاص، وفي الاختصاص، كما جاء في الحكمة القرآنية: «ما جعل اللهُ لرجلٍ من قلبين في جوف»، ولذلك لا يجوز الجمع منعاً لاستفحال السلطة. مبحث الترقّي في العلوم والمعارف هل يُترَك للحكومة صلاحية الضَّغط على العقول كي يقوى نفوذ الأمَّة عليها؟ أم تُحمل على توسيع المعارف بجعل التعليم الابتدائي عمومياً بالتشويق والإجبار (الإلزام)، وبجعل الكمالي سهلاً للمتناول، وجعل التعليم والتعلُّم حرّاً مطلقاً؟ مبحث التوسُّع في الزراعة والصنائع والتجارة هل يُترك ذلك للنشاط المفقود في الأمَّة؟ أم تلزم الحكومة بالاجتهاد في تسهيل مضاهاة الأمم السَّائرة، ولا سيما المزاحمة والمجاورة، كيلا تهلك الأمَّة بالحاجة لغيرها أو تضعف بالفقر؟ مبحث السَّعي في العمران هل يُترك ذلك لإهمال الحكومة المميت لعزَّة نفس السُّكان، أو لانهماكها فيه إسرافاً وتبذيراً؟ أم تحمل على اتِّباع الاعتدال المتناسب مع الثورة العمومية؟

> السؤال الجوهري الذي يجب أن يظل محلّ ترقّب ومراقبة؛ فحص وبحث ودرس؛ كيف تفقد الشعوب مناعتها ضد الاستبداد؟
>
> البيئة الحاضنة الآمنة لا تكتمل أركانها إلا ضمن بيئةٍ قانونيةٍ لازمةٍ وملزمة، في سياقٍ جامعٍ لإقامة استراتيجية تأمين العدالة

يتوج ذلك كله من رؤيةٍ متكاملةٍ متكافلةٍ واضحةٍ فاعلة الاهتمام بهذه الأوضاع البنائية، وكذا التفكيكية، ضمن رؤية بصيرة تعرف للبناء شروطه، وللتفكيك مسالكه ومداخله، للتخلص من الاستبداد؛ يهتم بذلك كله، بالدراسة المتأنية والحركة البصيرة الواعية الداعية إلى بناء الحكم الرشيد وتركيبه، وتشريح الاستبداد وتفكيكه. مبحث السَّعي في رفع الاستبداد، هل يُنتظر ذلك من الحكومة ذاتها؟ أم نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعاً لا يترك مجالاً لعودته، من وظيفة عقلاء الأمة وسراتها؟

هذه مباحث، كلٌّ منها يحتاج إلى تدقيقٍ عميق، وتفصيلٍ طويل، وتطبيق على كلّ الأحوال والمقتضيات الخصوصية. وقد ذكرتُ هذه المباحث تذكرةً للكُتَّاب ذوي الألباب، وتنشيطاً للنُّجباء على الخوض فيها بترتيب، اتِّباعاً لحكمة إتيان البيوت من أبوابها. ها هو الكواكبي يذكّرنا في نهاية كتابه بعملين جليلين، أشار إليهما في تصدير كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، تأسيس الحكم الرشيد، بنية وجوهرا ووظائف وشروطا وأدوارا؛ ومهمة أخرى لا تقل عن تلك أهميةً، تفكيك البنية الاستبدادية وآليات تشريحها والتعرّف على مساربها؛ والتعرّف على مداخل التخلص من الاستبداد، ومراقبة حركة قابلياته وشروط تمكين سياسات طغيانه واستراتيجيات هذا الطغيان، وتعظيم قدراته، ليظل السؤال الجوهري الذي يجب أن يظل محلّ ترقّب ومراقبة؛ فحص وبحث ودرس؛ كيف تفقد الشعوب مناعتها ضد الاستبداد؛ علمان متساندان، علم السياسة الذي يقيم بناء الحكم الرشيد؛ وعلم الاستبداد الذي يقيم قواعد هذا العلم، فيتعرّف على مفاصله وقابلياته وتشريحه وطرائق التخلص منه.

(كاتب وأستاذ جامعي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads